



حنان ازريح

دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

المحمدية _

السياسات العمومية للشباب بالمغرب: إشكالية التنسيق المؤسسي بين القانون والممارسة

Les politiques publiques de la jeunesse au Maroc :

La coordination institutionnelle entre le droit et partique

Résumé:

Cet article interroge la problématique de la coordination institutionnelle des politiques publiques destinées à la jeunesse au Maroc, à partir de l'hypothèse centrale selon laquelle l'écart entre des textes juridiques avancés et une pratique effective limitée ne tient pas tant à l'absence de cadres législatifs qu'à la faiblesse des mécanismes de coordination entre les acteurs institutionnels, aux niveaux central et territorial. L'analyse conjugue une approche juridico-politique, mobilisant l'analyse textuelle de l'édifice constitutionnel et organique, et l'analyse statistique des données du Haut-Commissariat au Plan et des rapports du Conseil Économique, Social et Environnemental, afin de montrer que la persistance des disparités territoriales et l'aggravation du chômage et de la précarité économique des jeunes traduisent directement les limites d'une gouvernance intégrée, et non uniquement des facteurs économiques conjoncturels.

Mots-clés : politiques publiques, jeunesse, coordination institutionnelle, régionalisation, chômage avancé, précarité, durabilité.

الملخص:

تسعى هذه المقالة إلى مساءلة إشكالية التنسيق المؤسسي في السياسات العمومية الموجهة للشباب بالمغرب، انطلاقاً من فرضية مركزية مفادها أن الفجوة بين النصوص القانونية المتقدمة والممارسة الفعلية لا ترجع إلى غياب الأطر التشريعية بقدر ما ترجع إلى ضعف آليات التنسيق بين الفاعلين المؤسسيين على المستويين المركزي والترابي. ويعتمد التحليل على مقارنة قانونية-سياسية تجمع بين التحليل النصي للمنظومة الدستورية والتنظيمية، والتحليل الإحصائي لمعطيات المندوبية السامية للتخطيط وتقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لبيان أن استمرار الفجوات المجالية وتفاقم بطالة الشباب وهشاشتهم الاقتصادية يشكلان انعكاساً مباشراً لمحدودية الحكامة المندمجة، وليس فقط نتيجة لعوامل اقتصادية ظرفية.

الكلمات المفتاحية: السياسات العمومية، الشباب، التنسيق

المؤسسي، الجهوية المتقدمة، البطالة، الهشاشة، الاستدامة



مقدمة:

يشكل الشباب، في التجربة المغربية، رافعة ديمغرافية واستراتيجية لا يختلف بشأنها فاعلان، غير أن هذا الإجماع الخطابي حول "الرأسمال الشبابي" لا يقابله انسجام مماثل على مستوى التدبير المؤسسي للسياسات العمومية الموجهة لهذه الفئة. فمنذ دستور 2011 الذي كرّس، في فصله 33، التزام السلطات العمومية باتخاذ التدابير الملائمة لتيسير ولوج الشباب إلى الثقافة والعلم والتكنولوجيا والفن والرياضة، وبالفصلين 170 و171 المتعلقين بإحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، راكم المغرب ترسانة من النصوص والاستراتيجيات القطاعية والمخططات التنموية، دون أن يتمكن، وفق تقييمات مؤسسية رسمية، من بلورة سياسة عمومية مندمجة تستجيب لحاجيات هذه الفئة وتخضع لتتبع وتقييم منتظمين¹.

وتزداد هذه الإشكالية تعقيدا حين تتقاطع مع ورش الجهوية المتقدمة الذي راهن عليه المشرع الدستوري لتقريب القرار من المواطن وتكييف السياسات القطاعية مع الخصوصيات الترابية. فالقوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، ولاسيما القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، الصادر سنة 2015، خوّلت الجهات اختصاصات ذاتية في مجالات التكوين والتشغيل والثقافة والرياضة، بما يفترض إعادة توزيع الأدوار بين الدولة والجهة في تدبير الملف الشبابي². غير أن الممارسة تكشف عن استمرار منطق مركزي في تدبير البرامج الموجهة للشباب، وضعف في تفعيل الاختصاصات الذاتية للجهات في هذا المجال، وهو ما يطرح تساؤلا جوهريا حول جدوى الإطار القانوني حين لا يواكبه تنسيق مؤسسي فعلي بين الوزارات القطاعية والجهات والوكالات المتخصصة.

وقد أضاف المشرع، مؤخرا، لمسة جديدة على هذا الورش من خلال القانون التنظيمي رقم 031.26 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، والذي صادقت المحكمة الدستورية على مطابقته للدستور، في

¹ الدستور المغربي لسنة 2011، الفصول 33، 170، 171؛ أنظر أيضا: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2022). نجاعة البرامج الموجهة للشباب خلال الفترة 2016-2021 (إحالة رقم 34/2022). الرباط: مطبعة المجلس، ص. 12-13.

² القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.83 بتاريخ 7 يوليوز 2015، الجريدة الرسمية عدد 6380 مكرر.



سياق نقاش عمومي متجدد حول تدقيق الاختصاصات الذاتية والمشاركة للجهاز وتقليص الفوارق بينها³، وهو ما يؤكد أن مسألة العدالة المجالية وتوزيع الاختصاصات لا تزال ورشا مفتوحا لم يستقر بعد على صيغته النهائية، وأن أي قراءة لواقع السياسات الشبابية ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الدينامية التشريعية المتجددة.

من هنا تنبثق الإشكالية المركزية لهذه المقالة: إلى أي حد استطاعت التطورات القانونية والمؤسسية المتعاقبة أن تفرز تنسيقا فعليا بين مختلف الفاعلين المتدخلين في السياسات العمومية للشباب بالمغرب؟ وما هي التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن استمرار الفجوة بين النص وممارسته، لاسيما على مستوى الفوارق المجالية وبطالة الشباب وهشاشتهم؟ وهل يمكن الحديث عن استدامة حقيقية لهذه السياسات في ظل غياب رؤية مدمجة ومؤشرات دقيقة للتتبع والتقييم؟

للإجابة عن هذه الإشكالية، تعتمد هذه المقالة تصميمًا ثنائيًا: يتناول المبحث الأول الإطار القانوني والمؤسسي للسياسات العمومية للشباب، من خلال الوقوف عند التطورات الدستورية والتشريعية من جهة، وعند إشكالية التنسيق المؤسسي في ظل الجهوية المتقدمة من جهة أخرى. ويخصص المبحث الثاني لتحليل فجوات الممارسة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، من خلال دراسة الفجوات المجالية في الولوج إلى الخدمات والبرامج، ثم إشكالية البطالة والهشاشة وسؤال الاستدامة، اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط وتقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمرصد الوطني للتنمية البشرية.

الدراسات السابقة:

تندرج هذه المقالة ضمن سياق تراكمي من الدراسات المؤسسية التي واكبت تطور السياسات العمومية للشباب بالمغرب. فقد سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن أعد سنة 2018، بناء على إحالة من مجلس المستشارين،

³ المحكمة الدستورية، قرار بشأن مطابقة القانون التنظيمي رقم 031.26 المغير والمتمم للقانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات للدستور، 2026؛ أنظر أيضا: "الجهوية المتقدمة أمام اختبار الاختصاصات"، جريدة المجتمع، ماي 2026.



دراسة تأسيسية بعنوان "مبادرة وطنية جديدة مندمجة لفائدة الشباب المغربي"، أرست المبادئ الرئيسية التي استندت إليها لاحقا الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب والمرصد الوطني للتنمية البشرية في تحديد الفئة العمرية المرجعية للشباب (15-29 سنة)، وفي التأكيد على ضرورة تعزيز المشاركة الفعلية للشباب في اتخاذ القرار وضمان الإنصاف وتكافؤ الفرص وحكامة مندمجة على المستويين الوطني والترابي⁴. وقد جاءت دراسة المجلس اللاحقة لسنة 2022 -والتي تشكل المرجع الأساسي المعتمد في هذه المقالة- استكمالا مباشرا لهذا العمل التأسيسي، من خلال تقييم نجاعة البرامج الموجهة للشباب خلال الولاية الحكومية 2016-2021 عبر خمسة محاور متكاملة.

وفي الاتجاه ذاته، أصدر المجلس سنة 2023 رأيا خاصا بظاهرة الشباب في وضعية NEET، شكل امتدادا تخصصيا لدراسة 2022 من خلال التعمق في وضعية الفئة الأكثر هشاشة ضمن الشباب المغربي. كما استندت هذه المقالة إلى تقرير البنك الدولي لسنة 2021 حول قطاع التشغيل بالمغرب، الذي قدم قراءة مقارنة لأداء وكالة أنابك من منظور دولي، وإلى دراسات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) حول الحكامة الشاملة للنمو (2016) وحول تعزيز استقلالية وثقة الشباب بالمغرب (2021)، والتي وفرت إطارا مقارنا مكّن من وضع التجربة المغربية في سياقها الدولي. ويلاحظ، من خلال مراجعة هذه الأدبيات المؤسسية، أن ثمة شبه إجماع على تشخيص الإشكاليات البنيوية (غياب رؤية مندمجة، ضعف التقييم، الفجوة المجالية)، في مقابل تفاوت أكبر في وتيرة تنزيل التوصيات المقترحة لمعالجتها، وهو ما يعزز أطروحة هذه المقالة حول مركزية إشكالية التنسيق المؤسسي والحكامة.

الإطار المرجعي: من مقارنة الحقوق إلى الميثاق الاجتماعي للشباب

تتقاطع الأدبيات المغربية والدولية حول السياسات العمومية للشباب حول محورين نظريين رئيسيين: محور أول ينظر إلى الشباب من زاوية "الفئة الهشة" المستهدفة ببرامج الدعم الاجتماعي والاقتصادي، ومحور ثان ينظر إليهم من

⁴ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مبادرة وطنية جديدة مندمجة لفائدة الشباب المغربي، 2018؛ مشار إليه في: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نجاعة البرامج الموجهة للشباب خلال الفترة 2016-2021، مرجع سابق، الملحق رقم 2، ص. 17.



زاوية "الفاعل" في الديمقراطية التشاركية والحياة العامة، بما يستدعي إشراكهم في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات الموجهة إليهم بدل الاكتفاء باعتبارهم متلقين سلبيين لها. وقد حاول المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التوفيق بين هذين المحورين من خلال اعتماد مقارنة الحقوق كإطار مرجعي شامل، مستمدة من الميثاق الاجتماعي الذي أعده المجلس انطلاقاً من الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المغرب، والذي يركز على خمسة محاور متكاملة: التربية والتكوين؛ التنمية الثقافية والرياضية والترفيهية؛ الولوج إلى الخدمات الصحية والحماية الاجتماعية؛ الإدماج الاقتصادي والولوج إلى الشغل؛ والمشاركة المواطنة⁵. وتبنى هذه المقالة الإطار التحليلي ذاته، مع إعادة تركيبه حول محورين متكاملين بدل خمسة: محور قانوني-مؤسسي يضم البعدين التشريعي والحكاماتي، ومحور اقتصادي-اجتماعي يضم تجليات الفجوة المجالية والبطالة والهشاشة، مع إدماج البعدين الصحي والثقافي والمشاركة ضمن هذا المحور الثاني باعتبارها كلها تجليات لفجوات الممارسة ذاتها.

منهجية البحث ومقارنته النظرية:

تعتمد هذه المقالة مقارنة قانونية-سياسية مركبة تجمع بين ثلاثة مستويات من التحليل: مستوى أول نصي-قانوني يتناول بالتحليل الدستوري والتشريعي مضامين النصوص المؤطرة للسياسات الشبابية وتطورها الزمني؛ ومستوى ثان مؤسسي يفحص آليات التنسيق بين الفاعلين المتدخلين في صياغة وتنفيذ هذه السياسات، وفق أدوات تحليل السياسات العمومية (تحديد المشكل العمومي، التشخيص، الصياغة، التنفيذ، التقييم)؛ ومستوى ثالث كمي-إحصائي يستثمر المعطيات الرسمية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمرصد الوطني للتنمية البشرية لاختبار مدى مطابقة الخطاب الرسمي حول "الرافعة الشبابية" للمعطى الواقعي. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن أزمة السياسات العمومية للشباب بالمغرب هي، في جوهرها، أزمة حكامه وتنسيق مؤسسياتي

⁵ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نجاعة البرامج الموجهة للشباب خلال الفترة 2016-2021، مرجع سابق، الملخص التركيبي، ص. 11-12.



أكثر منها أزمة نصوص أو أزمة موارد، دون أن يعني ذلك التقليل من أهمية محدودية الموارد المالية والبشرية المرصودة لهذا الورش.

المبحث الأول:

الإطار القانوني والمؤسساتي للسياسات العمومية للشباب بين الطموح التشريعي ومحدودية التنزيل

المطلب الأول: التطورات الدستورية والتشريعية للسياسات العمومية للشباب

شكل دستور 2011 منعطفا نوعيا في التعامل الدستوري مع فئة الشباب، إذ لم يعد الأمر يقتصر على إشارات عامة إلى حقوق الشباب، بل تم الارتقاء بمشاركتهم إلى مستوى مؤسساتي من خلال إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي بموجب الفصلين 170 و171، باعتباره هيئة دستورية تعنى بدراسة القضايا المتعلقة بحماية حقوق الشباب وتوسيع نطاق مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. غير أن التفعيل التشريعي لهذا المقتضى تأخر إلى غاية صدور القانون التنظيمي رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي بتاريخ 2 يناير 2018، أي بعد سبع سنوات من دستوره⁶، وهو تعطيل زمني يعكس بحد ذاته أزمة في التفعيل المؤسساتي، إذ إن المؤسسة الاستشارية المذكورة لم تتشكل عمليا حتى تاريخ إعداد هذه المقالة، مما يجرّد الشباب من فضاء تمثيلي مؤسساتي كان من المفترض أن يشكل قناة تفاعل دائمة بين هذه الفئة وصناع القرار.

وعلى المستوى القطاعي، تعاقبت عدة استراتيجيات ومبادرات: الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب في أفق 2030 الصادرة سنة 2014، ثم السياسة الوطنية المندمجة للشباب التي اعتمدت سنة 2019 كثمرة لعمل لجنة وزارية مشتركة أحدثت لمدة سنتين، دون أن تصدر أي منهما في شكل وثيقة عمومية رسمية أو أن تخضع لحصيلة مرحلية أو تقييم أولي

⁶ القانون التنظيمي رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي، الجريدة الرسمية عدد 6636 بتاريخ 8 يناير 2018؛ وقد لاحظ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره لسنة 2022 أن هذه المؤسسة الاستشارية لم تتشكل بعد فعليا رغم صدور نصها التنظيمي. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 39.



لمنجزاتهما⁷. ويكشف هذا التعاقب في حد ذاته عن إشكالية منهجية أعمق تتمثل في غياب تعريف قانوني موحد لمفهوم "الشباب" ذاته، إذ تتراوح الفئة العمرية المعتمدة بين 15 و24 سنة في المرجعيات الدولية، و15 و29 سنة في الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب ومنهجية المرصد الوطني للتنمية البشرية، بل إن الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كشفت عن تفضيل أغلبية المستجوبين (52 في المائة) لتعريف أوسع يمتد من 15 إلى 34 سنة⁸. وهذا التشتت في التعريف ليس مجرد خلاف اصطلاحي، بل له انعكاس مباشر على استهداف البرامج العمومية وعلى إمكانية قياس أثرها، إذ يصعب الحديث عن نجاعة سياسة عمومية لا تتوفر على تعريف دقيق لفئتها المستهدفة ولا على مؤشرات كمية وكيفية محددة سلفا.

ولا يقتصر هذا الطابع الطموح-المحدود على الشق المؤسساتي، بل يمتد إلى الحقوق القطاعية المكفولة دستوريا، وعلى رأسها الحق في التربية والتكوين المنصوص عليه في الفصل 31، والحق في الولوج إلى الثقافة والرياضة والأنشطة الترفيهية المنصوص عليه في الفصل 33. فرغم المجهود المالي والبشري الذي بذلته الدولة في قطاع التربية والتكوين خلال الفترة 2016-2021 -حيث ارتفعت الميزانية المخصصة للقطاع من 54 مليار درهم سنة 2016 إلى نحو 72 مليار درهم سنة 2021- ظل الهدر المدرسي عائقا بنيويا أمام تعميم التعليم الثانوي، إذ لم يتجاوز المعدل الصافي للتدريس في مرحلة الثانوي التأهيلي 37.5 في المائة على الصعيد الوطني خلال الموسم 2019-2020، مقابل فارق صارخ بين 55.1 في المائة بالوسط الحضري و14 في المائة فقط بالوسط القروي⁹، وهو ما يؤكد أن الفجوة المجالية ليست معطى لاحقا على السياسات العمومية، بل هي مندمجة في صلب أداء المنظومة التربوية ذاتها منذ المراحل الأولى للتدريس.

المطلب الثاني: ازدواجية النظام الجامعي والتكوين المهني: بوابة أخرى للإقصاء الاجتماعي

⁷ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نجاعة البرامج الموجهة للشباب خلال الفترة 2016-2021، مرجع سابق، ص. 17-18.

⁸ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، الملحق رقم 3، ص. 47-48.

⁹ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نجاعة البرامج الموجهة للشباب خلال الفترة 2016-2021، مرجع سابق، ص. 18-20، استنادا إلى معطيات وزارة التربية الوطنية والمندوبية السامية للتخطيط.



إذا كان قطاع التعليم العالي قد سجل تحسنا كميا ملموسا خلال الفترة 2016-2021- إذ ارتفع العدد الإجمالي للطلبة بنسبة 27 في المائة، من 854.339 طالبا إلى 1.085.064 طالبا- فإن هذا التحسن الكمي يخفي ازدواجية بنيوية عميقة بين نمطين من التعليم الجامعي: نمط مفتوح الولوج يستقبل أزيد من 88 في المائة من الطلبة، ونمط محدود الولوج (المدارس والمعاهد العليا) لا يستقبل سوى 12 في المائة من الطلبة لكنه يحظى بموارد وتأطير أفضل بكثير¹⁰. ويكشف تقييم أنجزته الهيئة الوطنية للتقييم شمل ثلاث جامعات مفتوحة الولوج خلال الفترة 2006-2017 أن ثلث الطلبة فقط تمكنوا من الحصول على الإجازة الأساسية في الأجل المحدد (9 في المائة فقط ضمن الفوج الأول)، في حين انقطع أزيد من ربع الطلبة عن الدراسة بعد سنة واحدة فقط من التحاقهم بالجامعة، وبلغت التكلفة المالية لهذا الهدر الجامعي 1.1 مليار درهم¹¹.

وتترجم هذه الازدواجية البنيوية إلى تفاوت صارخ في فرص الإدماج المهني بعد التخرج: فوفق بحث وطني للهيئة الوطنية للتقييم حول الإدماج المهني لخريجي مؤسسات التعليم العالي، لا يزال أكثر من 18 في المائة من خريجي المؤسسات الجامعية مفتوحة الولوج عاطلين عن العمل بعد أربع سنوات من تخرجهم، مقابل 8 في المائة فقط بالنسبة لخريجي المسارات محدودة الولوج، و5.6 في المائة فقط لخريجي القطاع الخاص¹². ويدفع هذا التفاوت في فرص الإدماج المهني الفئة الأكثر تأهيلا من الخريجين (خريجي المسارات محدودة الولوج) نحو خيار الهجرة، إذ يغادر أزيد من 600 مهندس مغربي وطنهم كل عام، بينما عبر 70 في المائة من طلبة السنة النهائية في الطب في المغرب، وفق دراسة حديثة، عن عزمهم مغادرة الوطن بمجرد تخرجهم، ومنهم 63.6 في المائة من النساء¹³. ويشكل هذا النزيف في الكفاءات، الذي يطال تحديدا الفئة الأكثر استفادة من الاستثمار العمومي في التكوين، تداعيا اقتصاديا واجتماعيا بالغ الخطورة، إذ يعني عمليا أن جزءا مهما من العائد على الاستثمار العمومي في التعليم العالي يتحقق خارج الاقتصاد الوطني.

¹⁰ المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية للتقييم، التعليم العالي بالمغرب: فعالية ونجاعة وتحديات النظام الجامعي ذي الولوج المفتوح، 2018؛ مقتبس في: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نجاعة البرامج الموجهة للشباب، مرجع سابق، ص. 22-23.

¹¹ المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية للتقييم، مرجع سابق، ص. 18؛ مقتبس في: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 22.

¹² الهيئة الوطنية للتقييم، الإدماج المهني لخريجي مؤسسات التعليم العالي، 2021؛ مقتبس في: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 23.

¹³ دراسة استطلاعية، 2021؛ مقتبس في: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 23.



أما على مستوى التكوين المهني، فرغم اعتماد استراتيجية جديدة سنة 2016 وخارطة طريق قدمت أمام جلالة الملك سنة 2019 تركز على إحداث جيل جديد من مراكز التكوين ("مدن المهن والكفاءات")، فإن التقييمات الرسمية تسجل اختلالات هيكلية عميقة تتمثل في تداخل وتراكم أنماط التكوين دون انسجام كاف، ومحدودية الميزانيات المخصصة للقطاع، وضعف التنسيق بين الأطراف المعنية، وعدم التلاؤم الكمي والكيفي مع الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية الفعلية¹⁴. والأخطر من ذلك أن البرامج الموجهة تحديدا للشباب في وضعية NEET ظلت هامشية للغاية، إذ لم تستفد من الوحدات التدريبية المهنية المحدثة بجته طنجة تطوان الحسيمة والشرق سوى 610 أشخاص من مختلف الفئات العمرية، وهو رقم ضئيل جدا مقارنة بحجم الظاهرة الذي يناهز 1.5 مليون شاب¹⁵، مما يؤكد أن البرامج القائمة تستهدف بالأساس الشباب الأقرب إلى منظومتي التعليم والتكوين، بينما تظل الفئات الأكثر إقصاء (غير الحاملين للشهادات، شباب الأوساط الفقيرة، شباب العالم القروي) خارج دائرة الاستهداف الفعلي، بما يناقض المبدأ الدستوري للإنصاف وتكافؤ الفرص.

المطلب الثالث: الجهوية المتقدمة وإشكالية التنسيق المؤسسي

يفترض النموذج الدستوري للجهوية المتقدمة، بمقتضى الفصل 143 من الدستور، أن تحتل الجهة مكانة الصدارة بالنسبة للجماعات الترابية الأخرى في إعداد برامج التنمية الجهوية والتصاميم الجهوية لإعداد التراب وتنفيذها وتبعيةها، مع مراعاة الاختصاصات الذاتية للجماعات الترابية الأخرى¹⁶. وقد ترجم القانون التنظيمي رقم 111.14 هذا المقتضى بمنح الجهات اختصاصات ذاتية صريحة في مجال الشباب، تشمل إحداث مراكز جهوية للتكوين ومراكز جهوية للتشغيل وتطوير الكفاءات من أجل الإدماج في سوق الشغل، فضلا عن تنظيم المهرجانات الثقافية والترفيهية والمساهمة في الحفاظ

¹⁴ المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، تقرير تقييمي بشأن التكوين المهني الأساسي، 2019؛ مقتبس في: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 24-25.

¹⁵ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 25.

¹⁶ الفصل 143 من الدستور المغربي لسنة 2011؛ أنظر أيضا المادة 83 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات.



على المواقع الأثرية والترويج لها¹⁷. غير أن هذا التنصيب القانوني الصريح لم يواكبه، عمليا، تفعيل يذكر: فقد لاحظ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن التأخر في تنفيذ عدد من الآليات والمؤسسات المنصوص عليها في دستور 2011 والإطار التشريعي المتعلق بالجماعات الترابية لا يساعد على مواجهة ضعف انخراط الشباب المغربي في الشأن العام، وأوصى صراحة بضرورة "إضفاء الطابع الترابي" على السياسة الموجهة للشباب عبر ضمان توزيعها بما يتلاءم مع حاجيات الشباب حسب الجهات والمجالات الترابية¹⁸.

ولعل أبرز مؤشر على هذه الفجوة بين النص التنظيمي والممارسة هو غياب رؤية سياسية شاملة أو سياسة عمومية مندمجة تستهدف الشباب وتكون معززة بمؤشرات مناسبة، وهو ما سجله المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كأول خلاصة في تقييمه لبرامج الفترة 2016-2021، مشيرا إلى أن "تنزيل برامج متجاوزة وغير ملائمة بشكل كاف لم يمكن من الاستجابة لمختلف حاجيات وتطلعات هذه الفئة، في غياب رؤية سياسية شاملة تستهدف الشباب"¹⁹. ويترجم هذا الغياب، على المستوى المؤسسي، تعدد المتدخلين دون آلية تنسيق فعالة: فوزارة الشباب والثقافة والتواصل، ووزارة التربية الوطنية، ووزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (أنابك)، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والجهات، تتدخل جميعها في الملف الشبابي دون هيئة إشراف رفيعة المستوى تضمن الانسجام والتقائية البرامج، وهو ما دفع المجلس إلى التوصية بمأسسة "هيئة للإشراف رفيعة المستوى، تكون بمثابة أرضية للتشاور والقيادة الاستراتيجية والتتبع والتقييم تحت المسؤولية المباشرة لرئيس الحكومة"²⁰.

ويتأكد ضعف التنسيق المؤسسي أيضا على مستوى برامج التشغيل ذاتها، حيث خلص تقرير للبنك الدولي حول إدماج الشباب عن طريق التشغيل بالمغرب إلى أن معدل ولوج الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ضعيف جدا،

¹⁷ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، المادة 83 وما يليها، الجريدة الرسمية عدد 6380 مكرر.

¹⁸ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نجاعة البرامج الموجهة للشباب خلال الفترة 2016-2021، مرجع سابق، الخلاصات والتوصيات، ص. 40-43، التوصية رقم 4.

¹⁹ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، الملخص التركيبي، ص. 11.

²⁰ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، التوصيات في مجال الحكامة، ص. 41-42، التوصية رقم 6.



وأن من الصعب تقييم نجاعة سياسات سوق العمل النشطة نظرا لغياب التقييم، مقدرا أن واحدا في المائة فقط من طالبي الشغل المسجلين يجدون شغلا عن طريق الوكالة²¹. كما أن دراسات وزارة التشغيل ووكالة أنابك ذاتها تركز، وفق التقرير، على مؤشرات المدخلات (كتحقيق أهداف المشاركة الكمية) بدل مؤشرات النتائج الفعلية كخلق فرص الشغل، وهو ما يعكس منطلقا بيروقراطيا-إجرائيا يقيس الأداء بحجم البرمجة لا بآثارها الفعلية على وضعية الشباب، ويؤكد أن مأسسة التنسيق لا تكفي وحدها ما لم تواكها ثقافة تقييمية حقيقية تنبني على مؤشرات النتائج.

وقد جاء التعديل الأخير للقانون التنظيمي رقم 111.14، بموجب القانون التنظيمي رقم 031.26 الذي أقرت المحكمة الدستورية مطابقتها للدستور، ليعيد فتح النقاش حول تدقيق الاختصاصات الذاتية والمشاركة للجهات، في أفق الحد من التدخل الذي طبع العلاقة بين الدولة والجهات منذ 2015، وتقليص الفوارق القائمة بين الجهات من حيث القدرة على التدبير الذاتي للملفات التنموية، ومن بينها الملف الشبابي²². غير أن نجاح هذا التعديل التشريعي رهين، في نهاية المطاف، بتوفر شرطين أساسيين لم تتحقق بعد بشكل كاف: أولا، توفر نخب جهوية منتخبة قادرة على تحمل المسؤوليات الجديدة المرتبطة بالجهوية المتقدمة، وثانيا، إحداث آليات تنسيق أفقية بين الجهات والقطاعات الوزارية تتجاوز منطق التراتبية الإدارية التقليدية نحو منطق التعاقد والتقائية البرامج.

المطلب الرابع: المشاركة السياسية والمدنية للشباب: بين ضعف التمثيلية ودينامية المجتمع المدني

يُعد ضعف المشاركة السياسية المؤسسية للشباب أحد أبرز تجليات القصور في التنسيق بين النص الدستوري والممارسة الانتخابية الفعلية. فقد اعتمد المغرب سنة 2011 نظام "الحصيص" الانتخابي، والمتمثل في تخصيص 30 مقعدا للشباب في مجلس النواب، في خطوة كانت تروم تحسين تمثيلية هذه الفئة داخل المؤسسة التشريعية، غير أن هذا

²¹ البنك الدولي، قطاع التشغيل بالمغرب: تحديد العقبات التي تعترض إنشاء سوق عمل شامل للجميع، 2021 (بشراكة مع المندوبية السامية للتخطيط)؛ مقتبس في: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، الإطار رقم 2، ص. 34.

²² المحكمة الدستورية، قرار بشأن القانون التنظيمي رقم 031.26، مرجع سابق؛ "الجهوية المتقدمة أمام اختبار الاختصاصات"، جريدة المجتمع، 21 ماي 2026.



الإجراء ألغي بعد تعديل القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب قبيل الانتخابات التشريعية لسنة 2021²³. ولم يواكب هذا الإلغاء أي بديل مؤسساتي معادل يضمن حدا أدنى من التمثيلية الشبابية، وهو ما انعكس مباشرة على التركيبة العمرية لمجلس النواب المنتخب سنة 2021: إذ لا تتجاوز نسبة النواب الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة 8.35 في المائة فقط، ولا تتعدى نسبة الفئة العمرية بين 35 و45 سنة 18.23 في المائة، في حين تشكل الفئة العمرية فوق 55 سنة النسبة الأكبر من المنتخبين بمعدل 39.49 في المائة²⁴. وتؤكد هذه الأرقام أن آليات الديمقراطية التمثيلية، في صيغتها الحالية، لم تفلح في ترجمة الوزن الديمغرافي للشباب المغربي إلى تمثيلية سياسية فعلية داخل مؤسسات صنع القرار.

وفي مقابل هذا التراجع على مستوى التمثيلية السياسية المؤسساتية، يسجل المغرب دينامية ملحوظة على مستوى المجتمع المدني، حيث ارتفع عدد الجمعيات النشيطة من 130 ألف جمعية سنة 2016 إلى 220 ألف جمعية سنة 2020، وفق تقديرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية²⁵. غير أن هذه الدينامية الجمعوية لم تُترجم بدورها إلى انخراط سياسي مؤسساتي مكافئ، إذ يبدو أن الشباب المغربي ينجذب أكثر نحو أشكال التعبير غير المؤطرة مؤسساتيا، وخاصة عبر شبكات التواصل الاجتماعي وتكنولوجيات المعلومات الحديثة، بدل الأطر الحزبية والنقابية التقليدية. ويعزى هذا الانسحاب، وفق دراسات ميدانية، إلى أزمة ثقة عميقة تجاه المؤسسات أكثر منه إلى عزوف بنيوي عن الشأن العام، وهو ما يفتح الباب أمام التفكير في آليات جديدة للديمقراطية التشاركية أكثر ملاءمة لأنماط تعبئة الشباب الحالية، على غرار المنصات الرقمية التشاركية التي جرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي نفسه إحداها (منصة "أشارك") لاستطلاع آراء المواطنين حول البرامج العمومية الموجهة للشباب²⁶، حيث أظهرت نتائج هذه الاستشارة أن 71.5 في المائة من المشاركين لم يسبق لهم الاستفادة من أي برنامج موجه للشباب، وأن قرابة نصف المشاركين (49 في المائة) يعتبرون هذه البرامج غير

²³ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نجاعة البرامج الموجهة للشباب خلال الفترة 2016-2021، مرجع سابق، ص. 39.

²⁴ وزارة الداخلية، معطيات حول التركيبة العمرية لمجلس النواب المنتخب سنة 2021، مقتبس في: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 39.

²⁵ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2016، The Governance of Inclusive Growth، (OCDE)، مقتبس في: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 38.

²⁶ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، الملحق رقم 3، ص. 47-50.

فعالة، بينما لا تتجاوز نسبة من يعتبرونها فعالة تماما 7 في المائة فقط²⁷. وتكشف هذه النتائج عن أزمة ثقة مزدوجة: أزمة ثقة في المؤسسات التمثيلية التقليدية من جهة، وأزمة ثقة في فعالية البرامج العمومية ذاتها من جهة أخرى، وهو ما يعزز فرضية هذه المقالة القائلة بأن جوهر الإشكال يكمن في الحكامة والتنسيق لا في غياب النصوص أو الموارد فقط.

وفي هذا السياق، يظل الرهان معلقا على تطوير برامج وطنية أكثر جاذبية لتعزيز العمل التطوعي والتربية المدنية في أوساط الشباب، على غرار ما أطلقتته وزارة الشباب والرياضة سنة 2013 من برنامج "العمل التطوعي والتربية المدنية في أوساط الشباب"، وإن كانت تجارب مقارنة كدائرة خدمة الشباب في كندا (الموجهة للفئة 15-30 سنة) وبرنامج "خدمة المواطن القومي" في المملكة المتحدة (الذي يتلقى بموجبه كل شاب بريطاني رسالة رسمية من الحكومة في عيد ميلاده السادس عشر لتشجيعه على الانخراط فيه) تقدم نموذجا لمأسسة العمل التطوعي بشكل دائم ومندمج ضمن السياسة العمومية للشباب، وهو ما لا يزال المغرب في حاجة إلى تطويره ليتجاوز الطابع البرامجي المحدود إلى إطار مؤسسي دائم ومستقر²⁸.

جدول تكميلي: أبرز المؤشرات الكمية المتعلقة بوضعية الشباب بالمغرب

المصدر	القيمة	المؤشر
المنشورية السامية للتخطيط	10.8%	معدل البطالة الوطني (الفصل الأول 2026)
المنشورية السامية للتخطيط	29.2%	معدل بطالة الشباب (15-24 سنة)
المنشورية السامية للتخطيط	13.5% / 6.1%	معدل البطالة بالوسط الحضري / القروي
المنشورية السامية للتخطيط	22.5%	المعدل المركب للاستخدام غير الكامل

²⁷ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 12-13، 48-49.

²⁸ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2021، Renforcer l'autonomie et la confiance des jeunes au Maroc (OCDE)؛ مقتبس في: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نجاعة البرامج الموجهة للشباب، مرجع سابق، الإطار رقم 3، ص. 39.



نسبة الشباب في وضعية NEET (15-24 سنة)	نحو 25% (1.5 مليون)	CESE / المرصد الوطني للتنمية البشرية
معدل التمدريس بالثانوي التأهيلي (حضري/قروي)	55.1% / 14%	وزارة التربية الوطنية / CESE
نسبة ثقة الشباب في الحكومة / البرلمان / الأحزاب	17% / 13% / 18%	مركز الباروميتر العربي
نسبة انخراط الشباب في حزب أو نقابة	1%	CESE
أفق إغلاق نافذة المكسب الديمغرافي	2038	المندوبية السامية للتخطيط

المبحث الثاني:

فجوات الممارسة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الأول: الفجوات المجالية وعدم تكافؤ الفرص أمام الشباب

تشكل الفجوة المجالية أحد أبرز مظاهر إخفاق السياسات العمومية للشباب في تحقيق العدالة الترابية المنشودة دستوريا. فعلى المستوى التعليمي، سبقت الإشارة إلى الفارق في معدل التمدريس بالثانوي التأهيلي بين الواسطين الحضري والقروي (55.1 في المائة مقابل 14 في المائة). ويتكرر النمط ذاته في مجال الولوج إلى الخدمات الثقافية، حيث تتوزع البنيات الثقافية بشكل غير متكافئ بين الجهات وداخل الجهة الواحدة: فجهة الدار البيضاء-سطات، رغم كونها الأكثر سكانا بأزيد من 6 ملايين نسمة، لا تتوفر إلا على 0.28 مكتبة عمومية لكل 50 ألف نسمة، تليها جهة الرباط سلا القنيطرة بمعدل 0.34، وجهة مراكش أسفي بمتوسط لا يتجاوز 0.15 مكتبة لكل 50 ألف نسمة²⁹. وتتفاقم هذه الفجوة في مجال الولوج إلى الخدمات الصحية الموجهة للشباب، إذ إن خمس جهات من جهات المملكة-درعة تافيلالت، والجهة الشرقية، وكلميم

²⁹ قطاع الثقافة، مشروع نجاعة أداء قطاع الثقافة لسنة 2020، ص. 55؛ مقتبس من: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 26.



واد نون، والعيون الساقية الحمراء، والداخلة وادي الذهب- لا تتوفر على أي فضاء صحي مخصص للشباب، في حين لا يتجاوز عدد المراكز الطبية الجامعية على الصعيد الوطني 30 مركزا مقابل 40 مدينة جامعية³⁰.

وتترجم هذه الفوارق المجالية في الولوج إلى الخدمات نفسها على مستوى سوق الشغل، حيث تكشف معطيات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2025 عن تباين حاد في معدلات البطالة الجهوية: فبينما تسجل جهات الجنوب أعلى معدل للبطالة بنسبة 22.8 في المائة، تليها الجهة الشرقية بـ 22.1 في المائة، وجهة فاس مكناس بـ 15.1 في المائة، وجهة الدار البيضاء سطات بـ 14.6 في المائة، تسجل جهات أخرى كمراكش أسفي (8.1 في المائة) ودرعة تافيلالت (8.4 في المائة) وطنجة تطوان الحسيمة (9.4 في المائة) معدلات أدنى بكثير³¹. ويؤكد هذا التفاوت الجهوي أن السياسات العمومية للتشغيل، حين تصاغ بمنطق مركزي موحد لا يراعي الخصوصيات الاقتصادية لكل جهة، تنتج بالضرورة نتائج متفاوتة، وهو ما يعزز الحاجة إلى مقارنة ترابية متميزة تأخذ بعين الاعتبار البنية الاقتصادية والإنتاجية لكل جهة على حدة، بدل الاكتفاء بتوزيع البرامج القطاعية بشكل حسابي بين الجهات.

ولا تقتصر الفجوة المجالية على البعد الجغرافي وحده، بل يتقاطع معه بعد النوع الاجتماعي، إذ تظل الشابات القرويات الحلقة الأضعف في منظومة الفرص، رغم بعض التحسن المسجل في معدل تلمذ الفتيات بالوسط القروي مقارنة بالفتيان في بعض المراحل التعليمية³²، وهو ما يستدعي إدراج مقارنة النوع الاجتماعي والمقاربة الترابية معا في تصميم البرامج العمومية الموجهة للشباب، كما أوصى بذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي صراحة.

المطلب الثاني: الولوج إلى الخدمات الصحية والحماية الاجتماعية: تقدم كمي وفجوات هيكلية

³⁰ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 30، استنادا إلى بيانات وزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

³¹ المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول التشغيل، 2025؛ مقتبس في: "مندوبية التخطيط: 1,62 مليون عاطل في 2025 واستمرار بطالة الشباب"، SNRT News، 2025.

³² المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 19-20.



يرتبط البعد الصحي والاجتماعي ارتباطا وثيقا بقدرة الشباب على الاندماج الاقتصادي، ذلك أن الهشاشة الصحية تشكل في حد ذاتها عائقا أمام الإنتاجية والاستمرارية الدراسية والمهنية. وقد سجل المغرب خلال الفترة 2016-2021 تقدما كيميا معتبرا في هذا المجال، إذ ارتفع عدد المستفيدين من التأمين الإجباري عن المرض لفائدة الطلبة بأزيد من 820 في المائة، منتقلا من 32.620 مستفيدا في 2016-2017 إلى 300.603 مستفيدا في 2020-2021، كما ارتفع عدد المنح الدراسية بنسبة 26 في المائة خلال الفترة ذاتها³³. غير أن هذا التقدم الكمي يخفي فجوات هيكلية لا تزال قائمة: فمبلغ المنحة الدراسية الكاملة لا يتجاوز 6334 درهما سنويا (3177 درهما لنصف المنحة)، وهو مبلغ يظل، وفق تقييم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، دون مستوى الاحتياجات الفعلية للطلبة والطالبات³⁴، في حين لا يستفيد متدربو التكوين المهني في مستويي التأهيل والتخصص من أي من الخدمات الاجتماعية، بل يضطرون لأداء مصاريف تسجيل تصل إلى 1500 درهم، وهو مبلغ مرتفع بالنظر إلى انحدار أغلبيهم من أسر فقيرة.

وعلى مستوى العرض الصحي المباشر للشباب، لا يتجاوز عدد وحدات التكفل بصحة المراهقين والشباب على الصعيد الوطني 124 وحدة (بيانات 2019)، ولا يتجاوز عدد المراكز الطبية الجامعية 30 مركزا مقابل 40 مدينة جامعية، رغم أن الهدف المعلن هو توفير مركز طبي جامعي واحد على الأقل بكل مدينة جامعية³⁵. كما تكشف الاستراتيجية الوطنية للهوض بصحة الشباب (2011-2021) عن اعتماد وزارة الصحة على مواردها الخاصة وعلى اتفاقية شراكة موقعة سنة 2018 مع خمس قطاعات وزارية أخرى لتنفيذ أهدافها، دون أن يشكل ذلك ضمانا كافية لاستدامة التمويل أو انتظامه، خاصة في ظل غياب مؤشرات دقيقة لقياس التغطية الفعلية لهذه الفضاءات الصحية التي لا تتجاوز 33 فضاء تغطي 28 إقليما فقط من أصل مجموع أقاليم المملكة³⁶. ويؤكد هذا الوضع، مرة أخرى، أن إشكالية التنسيق بين القطاعات الوزارية

³³ وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، حصيلة منجزات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، شتنبر 2021؛ مقتبس في: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نجاعة البرامج الموجهة للشباب، مرجع سابق، ص. 31-32.

³⁴ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 32.

³⁵ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 29-30.

³⁶ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 30-31.



(الصحة، التربية الوطنية، التعليم العالي، الشباب والرياضة) تظل عائقا بنيويا أمام تعميم الخدمات الصحية الأساسية للشباب بشكل منصف بين مختلف الجهات والفئات.

المطلب الثالث: البطالة والهشاشة الاقتصادية والاجتماعية للشباب وإشكالية استدامة السياسات العمومية

تكشف أحدث معطيات المندوبية السامية للتخطيط، المستندة إلى البحث الوطني حول القوى العاملة برسم الفصل الأول من سنة 2026، عن استمرار حدة بطالة الشباب رغم التحسن الطفيف المسجل في المعدل العام للبطالة. فقد استقر معدل البطالة بالمفهوم الضيق عند 10.8 في المائة على الصعيد الوطني، ليصل إلى نحو مليون و253 ألف شخص، لكنه يرتفع إلى 16.6 في المائة باحتساب الشغل الناقص، وإلى 17.1 في المائة باحتساب القوى العاملة المحتملة، وهو ما يعكس اتساع دائرة الهشاشة في سوق الشغل متى ما تجاوزنا المفهوم الإحصائي الضيق للبطالة³⁷.

ويظل الشباب الفئة الأكثر تضررا من هذه الظاهرة بامتياز: إذ بلغ معدل البطالة في صفوف الفئة العمرية بين 15 و24 سنة 29.2 في المائة، مقابل 16.1 في المائة للفئة العمرية بين 25 و34 سنة، في حين لا يتجاوز المعدل العام للبطالة 10.8 في المائة³⁸. كما يتقاطع هذا التفاوت العمري مع تفاوت مجالي ونوعي مزدوج: فمعدل البطالة يبلغ 13.5 في المائة بالوسط الحضري مقابل 6.1 في المائة فقط بالوسط القروي -وهو فارق يخفي في جانب منه ظاهرة العمالة الناقصة والعمل غير المهيكل بالبوادي أكثر مما يعكس وفرة حقيقية في فرص الشغل اللائق- ويبلغ 16.1 في المائة لدى النساء مقابل 9.4 في المائة لدى الرجال³⁹. ويكشف المعدل المركب للاستخدام غير الكامل للقوى العاملة، الذي يدمج البطالة بالمفهوم

³⁷ المندوبية السامية للتخطيط، المذكرة الإخبارية حول وضعية سوق الشغل بالمغرب، الفصل الأول 2026، استنادا إلى نتائج البحث الوطني حول القوى العاملة (EMO 2026).

³⁸ المندوبية السامية للتخطيط، مرجع سابق؛ أنظر أيضا: "المندوبية السامية للتخطيط: مليون و253 ألف مغربي بدون عمل والفئة ما بين 15 و34 هي الأكثر تضررا"، جريدة الصحافة، 5 ماي 2026.

³⁹ المندوبية السامية للتخطيط، المذكرة الإخبارية حول وضعية سوق الشغل بالمغرب، الفصل الأول 2026.



الضيق والشغل الناقص المرتبط بساعات العمل والقوى العاملة المحتملة، عن حجم أعمق للهشاشة إذ يبلغ 22.5 في المائة على الصعيد الوطني، مع بلوغه ذروته تحديدا في صفوف فئتي الشباب⁴⁰.

ولا تقف مظاهر الهشاشة عند حدود البطالة الطرفية، بل تتجذر في ظاهرة أعمق وأكثر إلحاحا، هي ظاهرة الشباب في وضعية "NEET" (الذين لا يشتغلون وليسوا بالمدرسة ولا يتابعون أي تكوين)، والتي خصص لها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي رأيا خاصا صادق عليه بالإجماع في نونبر 2023، مؤكدا استنادا إلى مؤشرات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2022 أن واحدا من كل أربعة شباب تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة يوجد في وضعية NEET، أي ما يعادل 1.5 مليون فرد⁴¹. ويؤكد المرصد الوطني للتنمية البشرية، من جهته، أن هذه الفئة تشكل ما يقارب 28.5 في المائة (1.7 مليون) من أصل 6 ملايين شاب تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة⁴². ويكمن الخطر السياسي والاجتماعي لهذه الظاهرة في كونها تعبّر عن إقصاء ثلاثي الأبعاد: إقصاء عن المدرسة، وإقصاء عن التكوين، وإقصاء عن سوق الشغل في آن واحد، مما يجعل هذه الفئة عرضة بشكل خاص لمخاطر الهشاشة الاجتماعية وضعف الاندماج المدني، وهو ما يفسر جزئيا أزمة الثقة العميقة التي تظهرها الاستطلاعات في علاقة الشباب بالمؤسسات، حيث لا تتجاوز نسبة الشباب الذين يثقون في الحكومة 17 في المائة، وفي البرلمان 13 في المائة، وفي الأحزاب السياسية 18 في المائة، في حين لا تتعدى نسبة الشباب المنخرطين في حزب سياسي أو نقابة 1 في المائة فقط⁴³.

وإزاء هذا الواقع، حاولت الدولة تعبئة عدد من البرامج الموجهة لإدماج الشباب اقتصاديا، من قبيل برنامج "إدماج" الذي استفاد منه 574.888 شابا خلال الفترة 2016-2021، وبرنامج "تحفيز" الذي استفاد منه 46.668 شابا خلال الفترة

⁴⁰ المندوبية السامية للتخطيط، مرجع سابق؛ "المندوبية السامية للتخطيط: معدل البطالة بلغ 10,8 في المائة خلال الفصل الأول من 2026"، جريدة المغرب الآن، 5 ماي 2026.

⁴¹ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2023). شباب لا يشتغلون، ليسوا بالمدرسة، ولا يتابعون أي تكوين "NEET": أي آفاق للإدماج الاقتصادي والاجتماعي؟ الرباط: رأي المجلس، نونبر 2023.

⁴² المرصد الوطني للتنمية البشرية، دراسة حول شباب "NEET" في المغرب، 2021؛ مقتبس في: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نجاعة البرامج الموجهة للشباب، مرجع سابق، ص. 20.

⁴³ مركز الباروميتر العربي، التقرير القطري الخاص بالمغرب، الدورة الخامسة، 2019؛ مقتبس في: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نجاعة البرامج الموجهة للشباب، مرجع سابق، ص. 38.



ذاتها، والبرنامج الثالث للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثالثة (2019-2023) الذي رصدت له ميزانية قدرها 4 مليارات درهم، وبرنامج "انطلاقة" للتمويل الذي انطلق سنة 2020 والذي بلغ عدد القروض الممنوحة في إطاره 22875 قرضا سنة 2021⁴⁴. إلا أن حصيلة هذه البرامج، رغم أهميتها الكمية، تظل، وفق تقييم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، دون مستوى التحديات المطروحة، وتثير تساؤلات جوهرية حول أساليب صياغتها والموارد البشرية والمالية المرصودة لها وآليات تتبعها وتقييمها، ناهيك عن الإغفال شبه الكلي لفئة واسعة من الشباب غير الحاملين للشهادات والشباب المنحدرين من أوساط فقيرة أو هشة وشباب العالم القروي⁴⁵. كما أن نسبة القروض المرفوضة في إطار برنامج "انطلاقة" ذاته ارتفعت من 25 في المائة سنة 2020 إلى 39 في المائة سنة 2021، دون توفر مؤشرات كافية تسمح بتقييم نجاعته الفعلية⁴⁶.

وتطرح هذه المعطيات مجتمعة إشكالية الاستدامة بحدّة: فالبرامج القائمة تتسم في معظمها بطابع مناسباتي أو ظرفي، ترتبط بولايات حكومية أو بأزمات اقتصادية بعينها (كجائحة كوفيد-19 التي عطلت تنفيذ عدد من البرامج الموجهة للشباب سنة 2020)، دون أن تركز على رؤية استراتيجية طويلة المدى معززة بمؤشرات أداء واضحة تخضع لتتبع وتقييم منتظمين. وقد شخّص المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي هذه الإشكالية بدقة حين أشار إلى أن تقييم نجاعة البرامج العمومية يصطدم بغياب تعريف واضح ومشارك لمفاهيم "الشباب" و"السياسة والبرامج العمومية" و"نجاعة العمل العمومي"، وبغياب تعريف للمؤشرات الكمية والكيفية منذ إعداد السياسات والبرامج، وبضعف أنظمة المعلومات الموجهة لرصدها⁴⁷.

⁴⁴ الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات؛ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛ الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات؛ بيانات مجمعة في: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نجاعة البرامج الموجهة للشباب، مرجع سابق، ص. 33-37.

⁴⁵ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، الخلاصة رقم 5، ص. 42.

⁴⁶ المجموعة المهنية لبنوك المغرب؛ مقتبس في: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 37.

⁴⁷ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، المقدمة، ص. 15-16.



وتتفاقم إشكالية الاستدامة بفعل المكاسب الديمغرافية التي يتيحها المغرب، والتي من المتوقع أن تغلق نافذتها، وفق تقديرات المندوبية السامية للتخطيط، مع متم سنة 2038⁴⁸، وهو ما يجعل من مسألة الاستثمار المستدام والمنتظم في الشباب اليوم شرطا لتفادي تحول هذه الفرصة الديمغرافية إلى عبء اجتماعي واقتصادي مستقبلا، خاصة إذا استمرت وتيرة الهشاشة والإقصاء الاقتصادي والاجتماعي على حالها دون معالجة بنيوية جذرية.

المطلب الرابع: البعد الثقافي والرياضي كمؤشر إضافي على محدودية الاستثمار في الرأسمال الشبابي

لا تقتصر التداعيات الاجتماعية لمحدودية السياسات العمومية للشباب على البعد الاقتصادي المباشر (البطالة والهشاشة)، بل تمتد إلى البعد الثقافي والرياضي والترفيهي الذي يشكل، وفق الفصل 33 من الدستور، ركيزة أساسية لتفتق الطاقات الخلاقة والإبداعية للشباب. فرغم أن الشباب يمثلون المستفيدين الرئيسيين من القطاع الثقافي، فإن ميزانية هذا القطاع لا تتجاوز 0.27 في المائة من ميزانية الدولة، وهي نسبة أقل بكثير من عتبة 1 في المائة التي توصي بها اليونسكو⁴⁹. وينعكس ضعف هذه الميزانية على الموارد البشرية المؤطرة للأنشطة الثقافية الشبابية، حيث لا يتجاوز عدد الأساتذة المرسمين بمعاهد الموسيقى 16 في المائة من مجموع الأطر، بينما يعمل الباقون بدوام جزئي مقابل تعويضات زهيدة تتراوح بين 38 و68 درهما للساعة، مقارنة بـ300 درهم في القطاع الخاص⁵⁰.

وعلى المستوى الرياضي، كشفت دراسة أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2019 حول السياسة الرياضية أن الاستراتيجية الوطنية للرياضة في أفق 2020، رغم رؤيتها الطموحة، لم تحقق أهدافها المعلنة، إذ لم يتجاوز عدد الرياضيين المرخص لهم 337.400 رياضي سنة 2016 (أقل من 1 في المائة من الساكنة)، مقابل هدف كان يرمي إلى الوصول إلى 1.053.400 رياضي (2.8 في المائة من الساكنة) بحلول 2020⁵¹. كما تراجعت أعداد ممارسي الرياضة

⁴⁸ المندوبية السامية للتخطيط، مقتبس في: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 17.

⁴⁹ قطاع الثقافة، مشروع نجاعة أداء قطاع الثقافة لسنة 2020؛ مقتبس في: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نجاعة البرامج الموجهة للشباب، مرجع سابق، ص. 25-26.

⁵⁰ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 25، هامش 37.

⁵¹ وزارة الشباب والرياضة، الاستراتيجية الوطنية للرياضة في أفق 2020، نونبر 2008؛ مقتبس في: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 27.



الجمهورية بشكل حاد سنة 2020 (من 1.077.000 ممارس سنة 2019 إلى 243.775 فقط سنة 2020) بفعل إغلاق الفضاءات الرياضية إبان جائحة كوفيد-19، وهو ما يعكس هشاشة البنية التحتية والحكامة القطاعية لهذا المجال أمام أي صدمة ظرفية⁵². ويضاف إلى ذلك أثر التوسع العمراني غير المخطط على اختفاء الفضاءات الرياضية غير الرسمية ("الأراضي الخالية") داخل الأحياء السكنية، دون تعويضها بفضاءات مخصصة رسمياً وفق ما تنص عليه المادتان 84 و85 من القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والقانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير⁵³. وتؤكد هذه المعطيات مجتمعة أن إشكالية التنسيق المؤسسي لا تنحصر في القطاعات ذات الصلة المباشرة بالتشغيل والتعليم، بل تمتد إلى كل القطاعات التي من شأنها الإسهام في تحقيق تنمية مندمجة وشاملة للشباب، بما في ذلك القطاعات التي قد تبدو، للوهلة الأولى، أقل إلحاحاً من الناحية الاقتصادية المباشرة.

⁵² المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 27.

⁵³ القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة؛ القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير؛ مقتبس في: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص. 27.

خاتمة:

يتضح من خلال هذا التحليل أن إشكالية السياسات العمومية للشباب بالمغرب لا تكمن، بالدرجة الأولى، في ضعف الإطار القانوني والمؤسسي في حد ذاته، بل في الفجوة القائمة بين طموح هذا الإطار ومستوى تنزيله الفعلي، وفي غياب آليات تنسيق مؤسسي مدمج بين مختلف الفاعلين المتدخلين، سواء على المستوى الأفقي (بين القطاعات الوزارية والوكالات المتخصصة) أو على المستوى العمودي (بين الدولة والجهات في إطار الجهوية المتقدمة). ويمكن تلخيص أهم الخلاصات في النقاط التالية:

- أولاً، يعاني الإطار المؤسسي للسياسات الشبابية من غياب هيئة إشراف رفيعة المستوى تضمن الانسجام والتفائية البرامج المتعددة، رغم توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المتكررة بمأسسة مثل هذه الهيئة تحت المسؤولية المباشرة لرئيس الحكومة.
- ثانياً، لا يزال تفعيل الاختصاصات الذاتية للجهات في مجال الشباب، رغم النص الصريح عليها في القانون التنظيمي 111.14 وتعديله الأخير بموجب القانون التنظيمي 031.26، دون المستوى المطلوب، مما يكرس منطفاً مركزياً يتناقض مع فلسفة الجهوية المتقدمة ذاتها.
- ثالثاً، تشكل الفجوات المجالية في التعليم والثقافة والصحة والشغل تفاوتاً بنيوياً بين الوسطين الحضري والقرري وبين الجهات، يستدعي تكييف البرامج العمومية مع الخصوصيات الترابية بدل توزيعها بمنطق حسابي موحد.
- رابعاً، لا تزال بطالة الشباب (29.2 في المائة لدى الفئة 15-24 سنة) وظاهرة الشباب في وضعية NEET (نحو 1.5 مليون شاب) تشكلان أخطر التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لمحدودية هذه السياسات، في ظل ضعف قابلية تقييم البرامج القائمة وغياب مؤشرات أداء دقيقة.
- خامساً، يطرح الطابع المناسب والظرفي لعدد من البرامج العمومية (مقارنة بأفق زمني طويل المدى) إشكالية جوهرية أمام استدامة هذه السياسات، خاصة في أفق إغلاق نافذة المكسب الديمغرافي المتوقعة سنة 2038.



• سادسا، أفضى إلغاء نظام الحصيى الانتخابي المخصص للشباب دون بديل مؤسسي معادل إلى تراجع حاد في التمثيلية الشبابية داخل مجلس النواب، في تناقض صارخ مع الدينامية المتنامية للمجتمع المدني الشبابي، مما يعكس فجوة بين الانخراط المدني والتمثيلية السياسية المؤسسية.

• سابعا، تمتد فجوة التنسيق المؤسسي إلى القطاعات الثقافية والرياضية والترفيهية التي تعاني بدورها من ضعف الموارد المالية والبشرية، رغم أهميتها الدستورية في تحقيق التنمية المندمجة للشباب المنصوص عليها في الفصل 33 من الدستور.

وتأسيسا على ما سبق، يمكن اقتراح جملة من التوصيات، تتمثل أساسا في: الإسراع بتفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي؛ ومأسسة هيئة وطنية للقيادة الاستراتيجية والتتبع والتقييم للسياسات الشبابية؛ واعتماد تعريف قانوني موحد لفئة الشباب يواكب نظام معلوماتي مندمج لقياس أثر البرامج؛ وتسريع تفعيل الاختصاصات الذاتية للجهات في مجال الشباب بما يواكب روح التعديلات التشريعية الأخيرة؛ وإدراج مقاربي النوع الاجتماعي والمقاربة الترابية في تصميم كل برنامج موجه للشباب؛ وتعزيز آليات الديمقراطية التشاركية المحلية لإشراك الشباب أنفسهم في بلورة وتنفيذ وتقييم البرامج الموجهة إليهم، بما يضمن انتقال هذه السياسات من منطق البرمجة القطاعية المتجاورة إلى منطق الحكامة المندمجة والمستدامة.



لائحة المراجع:

أولاً: النصوص القانونية والدستورية

1. الدستور المغربي لسنة 2011، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر.
2. القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.83 بتاريخ 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015)، الجريدة الرسمية عدد 6380 مكرر.
3. القانون التنظيمي رقم 031.26 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات (2026).
4. القانون التنظيمي رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، الجريدة الرسمية عدد 6636 بتاريخ 8 يناير 2018.
5. المحكمة الدستورية. (2026). قرار بشأن مطابقة القانون التنظيمي رقم 031.26 المتعلق بالجهات للدستور.

ثانياً: تقارير المؤسسات الرسمية

6. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2022). نجاعة البرامج الموجهة للشباب خلال الفترة 2016-2021 (إحالة رقم 34/2022). الرباط: مطبعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
7. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2023). شباب لا يشتغلون، ليسوا بالمدرسة، ولا يتابعون أي تكوين "NEET": أي آفاق للإدماج الاقتصادي والاجتماعي؟ الرباط: رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
8. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2022). السياسات العمومية الخاصة بالشباب في بلادنا: عرض بمناسبة الجمعية العامة الاستثنائية، 19 يوليو 2022. الرباط: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.



9. المندوبية السامية للتخطيط. (2026). المذكرة الإخبارية حول وضعية سوق الشغل بالمغرب خلال الفصل الأول من سنة 2026، استنادا إلى نتائج البحث الوطني حول القوى العاملة (EMO 2026). الرباط: المندوبية السامية للتخطيط.

10. المندوبية السامية للتخطيط. (2025). البحث الوطني حول التشغيل لسنة 2025: معطيات جهوية حول البطالة. الرباط: المندوبية السامية للتخطيط.

11. المندوبية السامية للتخطيط. (2022). أهداف التنمية المستدامة بالمغرب في سياق جائحة كوفيد-19 (التقرير الوطني 2021). الرباط: المندوبية السامية للتخطيط.

12. المرصد الوطني للتنمية البشرية. (2021). دراسة حول شباب "NEET" في المغرب. الرباط: المرصد الوطني للتنمية البشرية.

13. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية للتقييم. (2019). الأطلس المجالي التربوي للانقطاع الدراسي: تحليل مسار فوج 2014-2018 والخرائط الإقليمية. الرباط: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

14. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية للتقييم. (2018). التعليم العالي بالمغرب: فعالية ونجاعة وتحديات النظام الجامعي ذي الولوج المفتوح. الرباط: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

15. البنك الدولي. (2021). قطاع التشغيل بالمغرب: تحديد العقبات التي تعترض إنشاء سوق عمل شامل للجميع (بشراكة مع المندوبية السامية للتخطيط). واشنطن: البنك الدولي.

16. مركز الباروميتر العربي. (2019). التقرير القطري الخاص بالمغرب (الدورة الخامسة). Arab Barometer.



17. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE). (2016). The Governance of Inclusive Growth. باريس:

منشورات OCDE.

18. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE). (2021). Renforcer l'autonomie et la confiance des

jeunes au Maroc. باريس: منشورات OCDE.

ثالثا: المقالات الصحفية والوثائق الإلكترونية

19. جريدة المجتمع. (2026، 21 ماي). الجهوية المتقدمة أمام اختبار الاختصاصات. تم الاسترجاع من:

almoujtamaa.ma

20. جريدة الصحافة. (2026، 5 ماي). المندوبية السامية للتخطيط: مليون و253 ألف مغربي بدون عمل ونسبة

البطالة في الوسط الحضري 13,5 في المائة والفئة ما بين 15 و34 هي الأكثر تضررا. تم الاسترجاع من:

assahifa.com

21. SNRT News. (2025). مندوبية التخطيط: 1,62 مليون عاطل في 2025 واستمرار بطالة الشباب. تم

الاسترجاع من: snrtnews.com

22. جريدة المغرب الآن. (2026، 5 ماي). المندوبية السامية للتخطيط: معدل البطالة بلغ 10,8 في المائة خلال

الفصل الأول من 2026. تم الاسترجاع من: alaan.ma